

الحدث

عشية تعليق طهران المصل بالبروتوكول الإضافي الملحق بـ«خطة العمل المشتركة الشاملة»، اطلق المرشد الإيراني تصريحات وضع من خلالها حداً لايّ تكهّنات عن إذعان أو تراخٍ قد اوجي به. خلال زيارة مدير «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» ل طهران. وربطاً بالملف النووي ككلّ من وراء ذلك

تقليص عمل المفضّشين بدءاً من اليوم خامنئي يلوّح برفع التخصيب إلى 60%

أعاد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران، آية الله علي خامنئي، ضبط إيقاع المشهد النووي، أمس، عبر تأكيدِه أن إيران قد ترفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 60 في المئة، في حال احتاجت إلى ذلك، جازماً بأنها «لن تتراجع» في المجال النووي. وقال خامنئي: «نحن مصمّمون على امتلاك القدرات النووية بما يتلاءم مع حاجات البلاد، ولنذلك سنقف إيران للتخصيب لن يكون 20 في المئة، وستتصرّف (وصولاً) إلى أي مستوى تحتاج إليه وتطلبه البلاد، مثلاً من أجل المحرّك النووي أو أعمال أخرى، يمكن أن نذهب إلى تخصيب بنسبة 60 في المئة»، وذلك وفق ما جاء في بيان نشره موقعه الإلكتروني الرسمي. وأضاف أن «الجمهورية الإسلامية لن تتراجع في المسألة النووية، وستمضي بقوة على مسار ما تحتاج إليه البلاد اليوم وغداً». وطالما أكدت الجمهورية الإسلامية سلمية برنامجها، وأنها لا ترغب

تقرير

عقوبات محدودة على موسكو: أوروبا تحفظ خط الرجعة

الجديد المرتبط بحقوق الإنسان للمرّة الأولى، من أجل معاقبة أربعة مسؤولين روس (لم يتهمهم) يقول إنهم ضالعون في سجن نافالني، يقول أكثر عقوبات محدودة ضدّ بعض مسؤولي الأولى. تحفظ المصالح المتبادلة بين الجانبين، ولا تؤدّي إلى قطيعة على مستوى العلاقات. العقوبات الأوروبية الأحدث في

ليست إلا استكمالاً لما بدأه الاتحاد الأوروبي، في تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي، حين اندرج ستة مسؤولين روس في قائمته السوداء، على خلفية التسميم المزعوم لنافالني بغاز الأعصاب «نوفيتشوك». لكن المعارض الروسي أبدى رغبة في توسيع دائرة العقوبات، بدعوة النواب الأوروبيين، في نهاية عام 2020، إلى «استهداف النخبة القريبة من السلطة، ليس النخبة السابقة بل الجديدة، دائرة يوتن الضمّة»، قائلاً: «طالما أن يخوت (علميشار) عثمانوف لا تزال راسية في



أكد خامنئي أنّ الجمهورية الإسلامية لن تتراجع في المسألة النووية (أف ب)

كلام خامنئي جاء ليضع حداً لتحليلات وتوقعات خرجت في اليومين الماضيين، على إثر زيارة مدير «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، رافايل غروسي، إلى طهران، وما رافقها من تصريحات الآخرين في الاتّاق تعهداتهم. قال: «عندما تركت الولايات المتحدة اتفاق مؤقت مع إيران في شأن مواصلة عمل الوكالة، تصريحات المحترمة لم تتخلّ عن التزاماتها ردّ من قبل البرلمان، الذي صوّت العوده عنه في حال عاودا إلى العقوبات». وفي هذا السياق،

صوت البرلمان على قرار يهدد بهاسبه روحاني قضائياً



اقر الاتحاد الوروبي معاقبة اربعة مسؤولين روس على خلفية قضية نافالني (أف ب)



نؤاب، على قرار «إبلاغ القضاء برفض الحكومة الإيرانية تنفيذ قانون التزميق الاتّاق بين لرفع العقوبات وصيانة مصالح الشعب الإيراني»، ورفعها إلى القضاء لمخابعتها بشكل عاجل. ويستند البرلمان، في خطوته هذه، إلى ما تنص عليه المادة 234 من النظام الداخلي، وهو أنه في حال رأى القضاء أن الحكومة لم تنفّذ القانون، ترتبّ على روحاني والحكومة غرامات مالية، وأحكام بالسجن. وفي هذا السياق،

من التّفّ على قانون البرلمان، إلى القضاء للمحاكمة.»

تصريحات المرشد الأعلى، معطوفةً على خطوة البرلمان، جاءت عشية بدء الجمهورية الإسلامية تطبيق قانون برلماني يقلص بعض أنشطة «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، وطلب القانون، الذي اقّره مجلس الشورى في كانون الأول/ ديسمبر، من الحكومة، تقليص عمل المفتشين في حال لم يتّ بحلول 21 شباط/ فبراير رفع العقوبات التي أعادت واشنطن فرضها على طهران، بعد الانسحاب الأميركي من الاتّاق النووي عام 2018. ومن ضمن ما طلبه القانون البرلماني أيضاً، رفع مستوى التخصيب إلى 20 في المئة، وهو ما باشرت الحكومة تنفيذه مطلع كانون الثاني/ يناير.

على الضفة الأميركية، قلّل احد المسؤولين من شأن تصريحات خامنئي، قائلاً إن ذلك سيكون تلقّافاً، لكن إيران لم تنفّذه بعد، مضيفاً أن واشنطن تنتظر لترى إذا ما كانت طهران ستعود إلى المحادثات. وتابع المسؤول الأميركي الذي طلب عدم نشر اسمه: «حتّى نعود إلى المحادثات، سيسعى الطرفان لاتّخاذ مواقف لتشديد اللهجة، دعنا نر إذا ما كانوا سيوافقون على العودة إلى طاولة (التفاوض)». وجاء ذلك في وقت أشار فيه وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى أن الولايات المتحدة ستسعى لتعزيز الاتّاق النووي وتمديدِه. وفي كلمة مسجّلة له،مؤتمّر نزع السلاح» الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف، قال بلينكن: «الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بعدم حصول إيران على سلاح نووي. الدبلوماسية أفضل مسار لتحقيق هذا الهدف». ولفت إلى أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، قال إنه إذا عادت إيران إلى «الالتزام الصارم بالاتّاق النووي المبرم في عام 2015، فإن إدارته ستقوم بالتبني ذاته». وأضاف: «سنسعى أيضاً، من خلال العمل مع الحلفاء والشركاء، إلى إطالة أمد خطة العمل الشاملة المشتركة (اتّاق النووي) وتعزيزها، والتصدي لمباعث القلق الآخرين إلى المحاكمة»، مضيفاً أن «الولايات المتحدة والدول الأوروبية أرسلت موفّات مع إيران في شأن النظام الداخلي، وهو أنه في حال رأى القضاء أن الحكومة لم تنفّذ القانون، ترتبّ على روحاني والحكومة غرامات مالية، وأحكام بالسجن. وفي هذا السياق،

محمد نور الدين

يمتاز الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، بقدرته على مفاجأة الرأي العام - كما خصومه - بطرح قضايا للنقاش من خارج جدول اتهامات الجميع، فيدخل البلاد والمجتمع في حلقة مفتوحة من السجالات. وإذا كان إردوغان يهدف، من وراء ذلك، إلى حرف الاهتمام عن قضية معيّنة تُربكه أو تخرجه، أو إلى جسّ نبض المزاج العام، فالأكيد أنه لا يمكن، استناداً إلى التجارب الماضية، إسقاط جذية مبادرته، فالحديث عن النظام الرئاسي، مثلاً، كان مطروحاً منذ عهد الرئيس الراحل، طوغوت أوّزال، في نهاية الثمانينات. ومنشأ هذا أن أوّزال انطلق من موقعه القوي في رئاسة الحكومة، ليُنتخب رئيساً للجمهورية محدود الصلاحيات. مع إردوغان، انتُخب هذا الأخير رئيساً للجمهورية، حيث وجد نفسه أيضاً محدود الصلاحيات، فيما أقرّار المركزي بيد رئيس الحكومة، أحمد داود أوغلو، الذي أصبح أيضاً رئيساً لحزب العدالة والتنمية». إذ أن ذلك، عمل إردوغان على إقناع نواب حزبه بالنظام الرئاسي، على رغم أن رئيس الحكومة أحد طرحة ذلك، وفي معارضة مثّلت احد أسباب «صبر» إردوغان، حتّى أيار/ مايو 2016، عندما أقال داود أوغلو، وتبنّى بدلاً منه من علي يلديريم رئيساً للحكومة والحزب. ولم تنض سنة على التغيير المذكور، حتى طرح الرئيس التركي تعديلات دستورية واسعة وحذرية، تكاد تعادل في أهميتها وضع دستور جديد. فكان استفتاء الـ 16 من نيسان/ أبريل 2017، الذي وافق على الانتقال بالبلاد من نظام برلماني إلى نظام رئاسي. ومن بعدها، أُجريت على عجل انتخابات نيابية ورئاسية مبكرة في 24 حزيران/ يونيو 2018، نجح إردوغان في الفوز فيها، على رغم فشل «العدالة والتنمية» في تحصيل الغالبية المطلقة في البرلمان، وبدا، أصبحت تركيا امام تغيير جذري، بل انقلاب في طبيعة النظام السياسي الذي أرساه مؤسس الجمهورية، مصطفى كمال أتاتورك، منذ عام 1923.

يمتاز إردوغان بالجرأة على رمي أفكار «كبيرة» في الساحن الداخلي والخارجية، مثل سقّ قناة بين البحر الأسود وبحر مرمره، وبناء أحد أكبر مطارات العالم، وإقامة جسور معقّدة جديدة في البوسفور وبحر مرمره، ووعود بإرسال مركبة إلى القمر بحلول عام 2023، واحتلال شمال سوريا، وإرسال قوات إلى ليبيا متخذياً مصر والسعودية والإمارات وكلّ العرب في عقر دارهم، وتحويل آيا صوفيا إلى جامع متخذياً المسيحيين والغرب. منذ فترة، طرح قضية جديدة للنقاش تتمحور حول إعداد دستور جديد. وهو طرح اعترض عليه البعض، على اعتبار أن التعديل الدستوري الأخير لم تنض عليه سنتان ونصف سنة، لاختبار مدى نجاحه من فشله. ومع

(الأخبار)

تقرير

نقاشات الدستور الجديد في تركيا: مطالبات بإلغاء بند العلمانية

البرلمان في عام 2017، إلى إلغاء بند العلمنة من الدستور وإحلال آخر يشير إلى أن الدين الإسلامي هو دين الدولة. ربما كان موقف قهرمان، آنذاك، محاولة لجسّ النخض ومدى تقبل المجتمع لاقتراحه. وقد طوّى هذا النقاش حينها بعدما حصلت سجالات حادة، ليعود الحديث اليوم عن أسلمة الدولة من باب إعداد دستور جديد. المبادرة، المرة، جاءت على لسان وزير العدل، عبد الحميد غول، الذي قال أخيراً: «الجمهورية سوف تُنوّج بروح دستور 1921 وسيكون هناك عقد اجتماعي جديد». وأعقبه رئيس كتلة «حزب العدالة والتنمية» في البرلمان، جاهد أوزكان، وهو رجل قانون، بالقول: «سوف نعدّ دستوراً تأسيسيّاً من جديد يرتكز على دستور 1921». ومن بعد ذلك، خرج امام جامع آيا صوفيا، البروفسور محمد بونيوقالين، يقول: «جب العودة إلى معايير الجمهورية وأن يكون الإسلام في الدستور». وعلى حسابه في «تويتتر»، عزّز قائلاً: «في سنتوري عامي 1921 و 1924، كان الإسلام ديناً للدولة، ولم تكن العلمانية مُدرجة. فلنُكّن الإسلام ديناً للدولة».

في هذا الإطار، يعتبر الكاتب حسن جمال أن كلام إمام جامع آيا صوفيا هو «تهديد بان تكون الذكري المئة لإعلان الجمهورية موعداً لتصفية العلمانية. ونحن ندعون إلى ذلك، بظنّ أن قوتهم كافية لتحقيقه. لكنهم لا يعرفون هذا سيودي بالبلاد إلى جهنم». ويقول جمال إن «العلمانية المطبّقة في تركيا العثمنة رسمياً في الدستور قبل ذلك، كان ينتظر اختصار الفكرة في أذهان الناس، لكن التشريعات الصادرة بين عامي 1923 و 1937 عكست علمانية واضحة في الشأن العام مثل قانون توحيد التدريس، وإقرار القانون المدني عام 1924، ومن ثمّ المساواة بين المرأة والرجل في كلّ شيء. ومع أن



(أف ب)

العلمانية عرفت ثغرات كثيرة وخطيرة في تطبيقاتها، إلا أنها كُرّست مدنّة الدولة وتقاليد غير دينية في الحياة الاجتماعية. حافظ إردوغان على المرجعية العلمانية في شؤون الدولة والمجتمع، ولم يحاول المسّ بالمواد الدستورية المتعلقة بها. لكنه، في الممارسة، عمل على تقليص الحضور والتأثير العلمانيّين في الدولة والمجتمع لمصلحة زيادة حضور البعد الديني الإسلامي في أكثر من مجال. وتجلّى هذا، خصوصاً، في مجال التعليم، من مثل تغيير المناهج الدراسية، والسماح للمحجّبات بدخول الجامعات وتبوّء مناصب رسمية، كما ارتداء الحجاب في الإدارات الرسمية بما فيها المدارس أساتذة وطلبات، فضلاً عن تعزيز المدارس الدينية المعروفة باسم «معاهد إمام - خطيب» الجديدة، وأما الفقيه يانقالب جديد، فإنها بعدما كان ذلك محصوراً بمن أنهي المرحلة المتوسطة لكن بدأ جديداً دخل على خط جدول أعمال الرأي العام، وهو دعوة إسماعيل قهرمان، رئيس

إطار مسلسل نافالني المستمّن، منذ آب/ أغسطس الماضي، جرى إقرارها بعدما توّصل وزراء خارجية الدول الـ 27 في اجتماعهم الذي التأم، يوم أمس، بمشاركة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى «اتّاق سياسي» يُغفل التكتّل بموجبه نظام العقوبات

»

»

يري هايكو حاس انه يتعين على بروكسل الإبقاء على قدر من الدبلوماسية مع موسكو